جائحة كورونا والفئات الهشة في الجزائر، أي دور لمنظومة التضامن الوطني؟

The Corona pandemic and the fragile groups in Algeria, what role does the national solidarity system play?

ط.د/درايس محمد

جامعة بومرداس (الجزائر)

m.drais@univ-boumerdes.dz

د/ بن عمراوي عبد الدين

جامعة بومرداس (الجزائر)

a.benamraoui2010@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2022/05/09 تاريخ القبول: 2023/05/29 تاريخ النشر: 2023/06/04

ملخص: *تأتي هذه الورقة البحثية لتعالج موضوعا محوريا هاما في فصول مواجهة جائحة كورونا وهو موضوع التضامن الوطني والدور الذي لعبه في التصدي للجائحة والتخفيف من آثارها خاصة على الفئات الهشة في المجتمع ، إذ نحاول من خلال هذه الدراسة، الكشف عن آثار جائحة كورونا في الجزائر، وذلك بالتركيز على ما خلفته الجائحة من آثار على الفئات الهشة في المجتمع من جهة، ومن جهة تأتي هذه الدراسة لتقييم فعالية وجدوى الاجراءات الحكومية ذات الطابع الاجتماعي التضامني والذي اتخذته الحكومة الجزائرية للتخفيف من وطأة آثار الجائحة على الفئات الهشة في المجتمع.*

الكلمات المفتاحية: *الجزائر، إدارة الأزمة الصحية، الاجراءات الحكومية، التضامن الوطني.*

Abstract*: This intervention addresses an important central theme in the chapters of the Corona pandemic, which is the subject of national solidarity and the role it played in addressing the pandemic and mitigating its effects, particularly on the fragile groups in society, as we try through this intervention to uncover the effects of the Corona pandemic in Algeria, and reminded us to focus on the effects of the pandemic on the fragile groups in society on the one hand, and on the one hand this research comes to assess the effectiveness and feasibility of government measures of a social solidarity nature, which The Algerian government has taken action to mitigate the impact of the pandemic on fragile groups in society.*

key words: Corona pandemic, Algeria, health crisis management, government measures, national solidarity.

1.مقدّمة:

مما لاشك فيه أن جائحة كورونا بما خلفته و لاتزال تخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، تعتبر واحدة من بين أسوء الأزمات وأكثرها تأثيرا، فلم تميز الجائحة بين دولة قوية ودولة ضعيفة، بين اقتصاد قوي وآخر ضعيف، وبين منظمة مصحية متطورة وأخرى متخلفة، بل امتد تأثيرها من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، لتجد دول العالم نفسها أمام واحدة من أقوى اختبارات القدرة على الصمود والتحمل.

بعد تسجيل أول إصابة بفيروس كورونا أواخر شهر فيفري سنة 2020 وجدت الدولة في الجزائر باعتبارها ممثلة للجماعة الوطنية نفسها في مواجهة مباشرة مع الجائحة وفي سباق من أجل كبح جماح انتشار الفيروس، فقد سارعت السلطات إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات والاحترازات التي كان لا مفر منها من أجل تجاوز الأزمة أو التخفيف من حدتها في أسوء الأحوال، هذه الاحترازات والاجراءات جاءت في ظروف أزمة امتزج فيها الصحي بالاقتصادي بالاجتماعي.

انطلاق من أهمية موضوع جائحة كورونا وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سنناقش في هذه الورقة البحثية آثار جائحة كورونا على الجزائر من خلال التركيز على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ثم مناقشة استراتيجية الدولة من خلال مدخل منظومة التضامن الوطني ودورها في التخفيف من آثار الجائحة وبالأخص على الفئات الهشة في الجزائر.

كما نهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تقديم وصف عام وشامل لتأثيرات الجائحة في جانبيها الاقتصادي والاجتماعي خاصة، وكذا توضيح طريقة تعامل الدولة الجزائرية مع آثار الجائحة خاصة فيما تعلق بتأثيرها على الفئات الهشة في المجتمع.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف تأثير الجائحة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وكذا مخرجات السياسة العامة التي تبنتها الحكومة الجزائرية في فترة الجائحة، وتحليل مضامين الاجراءات والنصوص القانونية الصادرة خلال تلك الفترة.

وتأسيسا على ما تقدم سابقا نطرح الاشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت الإجراءات الحكومية في إطار منظومة التضامن الوطني في التخفيف من آثار الجائحة على الفئات الهشة في الجزائر؟.**

وبناء على ما طرح في الاشكالية نصيغ التساؤلات التالية:

- ما وقع جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر؟
- ما هي أهم التدابير والاجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية للحد من تفشي الجائحة؟
- ما هي أهم استراتيجيات الدعم الحكومي من خلال منظومة التضامن الوطني على الفئات الهشة أثناء الجائحة؟

وقصد الاجابة على الاشكالية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية كالتالي:

المحور الأول: جائحة كورونا في الجزائر: حدود التأثير وآليات المواجهة الاقتصادية.

المحور الثاني: التدابير الصحية والاجتماعية للحد من آثار جائحة كورونا في الجزائر

المحور الثالث: التضامن الوطني كاستراتيجية للدعم والتخفيف من تبعات جائحة كورونا في الجزائر.

ضبط المفاهيم

1- جائحة كورونا

1-1 تعريف جائحة كورونا:

الجائحة، جمع جوائح و الوباء العام هو وباء ينتشر بين البشر في مساحة كبيرة مثل قارة، أو قد تتسع لتضم كافة انحاء العالم. (حمزة و غلاي، 2021، صفحة 764)

ظهر فيروس كورونا كوفيد-19 في الصين أواخر سنة 2019، وانتقل إلى غالبية الدول، لتجد هذه الأخيرة نفسها غير قادرة على السيطرة عليه، ونتيجة لعدد الاصابات المتسارعة وفي ضل غياب لقاح فعال أعلنت منظمة الصحة العالمية الفيروس التاجي على أنه حالة صحية طارئة ترقى لدرجة جائحة.

وأطلق عليه هذا الفيروس التاجي تسمية "كوفيد 19" Covid 19 لارتباطه بعائلة الفيروسات التاجية والتي من بينها فيروس سارز. (يونس، 2020، صفحة 339)، وهو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، ولم يكن هناك علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، والاسم الانجليزي للمرض مشتق من حرفين، أولهما "CO"، مشتق من CORONA، والثاني "VI"، مشتق من "Virus"، وحرف "D"، مشتق من كلمة مرض بالانجليزية "Diseas"، أما 19 فلأنه ظهر سنة 2019، وفيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي تسبب المرض للحيوان والإنسان، والمعروف أن عددا منها تسبب لدى البشر أمراضا تنفسية. (بوروبة، 2020، صفحة 197)

2-1 خصائص جائحة كورونا:

تميزت جائحة كورونا عن غيرها من الأوبئة بمجموعة من الخصائص العامة نذكر منها ما يلي:

- **العالمية:** فقد مست هذه الجائحة أكثر من 190 دولة عبر العالم.
- **سرعة الانتشار:** حيث أن الفيروس ينتقل من شخص لآخر بمجرد اللمس أو التقارب أكثر بين الأفراد أو ينتقل من الشيء الملوث إلى الفرد حتى دون انتقال الفرد الآخر.
- **خفي:** بحيث لا تظهر أعراضه على المصاب به حتى بعد مدة، وهذا ما جعل منه فيروسا سريع الانتشار بين البشر.
- **الشمولية:** حيث شملت الجائحة كل مجالات الحياة من اقتصادية واجتماعية إلى صحية وسياسية وأمنية.
- **المواجهة الذاتية:** أي انفراد كل دولة بوضع خططها لمواجهة الوباء دون أي تدخل انساني من المنظمات المتخصصة دوليا، أو حتى من طرف الدول العظمى أو حتى دول الاتحاد الأوروبي، باعتبارها متضررة أيضا، كما كان الحال في كل من ايطاليا واسبانيا.

- **غيرت المفاهيم وأعادت ترتيب الأولويات:** حيث أدت الجائحة إلى تراجع مفهوم الأمن الدولي في مقابل الأمن القومي، مما دفع الدول لاتخاذ تدابير تهدف إلى حماية أمنها القومي من خلال غلق حدودها مع دول الجوار وجلب رعاياها من الدول الأجنبية.
- **أحدثت شللا اقتصاديا تاما:** إضافة إلى شل حركة الملاحة البحرية والجوية وكذا البرية، أدت الجائحة إلى انهيار السوق الاقتصادي الدولي تبعه انهيار للاقتصاديات الكثير م الدول، وهذا نتيجة لإجراءات الحجر الالزامي، وانفراد أغلبية الدول بدعم اقتصادها الداخلي.
- أحدثت الجائحة تباينا في حجم تأثيرها وطرق الاستجابة لها. (رضا و عامر، 2020، صفحة 107)

2- التضامن الوطني

1-2 تعريف التضامن

التضامن قيمة سامية تقوم على التعاون والتآزر والتكافل، حيث يلجأ الانسان إلى ممارسة فعل التضامن بشكل فردي أو جماعي أو عبر الانتماء إلى جماعة مثل النقابات والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، كما يشترك جميع المواطنين في المجتمع في تحمل المخاطر بكافة أنواعها، فهو إذا التعبير عن الأساس الذي تستند إليه المساعدة التي تقدم بواسطة الأمة لمجموعة تواجه صعوبة أو مشقة.

ويحتم هذا المبدأ على الجماعة ممثلة في الدولة أن ترفع وتدفع الضرر الذي يصيب أحد أعضاء المجتمع بدفع تعويض من الخزينة العامة للمضرور. (سعيد و صفاي، 2021، صفحة 1354).

وعليه فالتضامن والتعاون بين بني البشر يكون هنا أمرا مطلوبا وضرورة ملحة، فحياة الانسان لا تقوم إلا من خلال تعاونه مع أبناء جنسه.

وبالتالي فالتضامن الوطني يشير إلى "تكافل أبناء الوطن الواحد واتحادهم ضد خطر يهدد جزءا من المجتمع أو المجتمع كله"

2-2 خصائص التضامن:

التضامن يشير إلى حالة أو ظرف تتميز به الجماعة، يسود فيه الالتحام الاجتماعي والتعاون والعمل الجماعي الموجه نحو إنجاز أهدافها، كما أنه عملية اجتماعية تعبر عن علاقة مساندة ودعم من طرف شخص أو فئة اجتماعية لأخرى، إذا فهو نوع من تقديم المساعدة المعنوية أو المادية أو كليهما طواعية ودون التزام، فهو يذلك رباط اجتماعي يتجسد عبر تقديم العون أو والمساعدة لطرف آخر، ومن هنا فالتضامن معناه " العلاقة بين أشخاص أو مجموعات تمتلك وعيا بمجموعة من المصالح التي تترتب عليها التزامات بطريقة متبادلة، عن طريقه يستجيب كل واحد لهذا الكل' إذا فهو ترجمة لوعي بترابط المصالح، ومن ثم ترابط المصير، ويترجم إلى سلوك إرادي وطوعي يبادر صاحبه إلى مد يد المساعدة من اجل التغلب على محنة ما.

ومن هنا فالتضامن سلوك غير قابل للتجزأة، أي أنه لا يقتصر على جيل ولا على شعب ولا على علاقة فئة أو فرد، إنما هو سبيل لخلق بدائل للواقع الانساني لاسيما في فترات الأزمات وتوفير لفرص التغلب على المخاطر والأزمات التي تهدد الانسان. (بالراشد، دون سنة نشر)

بناءا على هذا فقد فرضت جائحة كورونا ضرورة التعاون والتضامن، ونفذت العديد من البلدان تدابير اجتماعية تستهدف بالدرجة الأول الأسر المعيشية والفئات الاجتماعية المعوزة والضعيفة. (جبير، 2021، صفحة 33)

والجزائر كغيرها من بلدان العالم ونظرا للطابع الاجتماعي للدولة، فقد تبنت آلية التضامن منذ بدايات ظهور الجائحة، عن طريق تقديم المساعدات في أشكالها المختلفة، وهو ما جسدته مخرجات السياسة العامة للحكومة من خلال المراسيم والنصوص القانونية المتواترة طيلة زمن الجائحة، وهو ما سنتطرق إليه في محاور هذا البحث.

1- جائحة كورونا في الجزائر: حدود التأثير وآليات المواجهة الاقتصادية.

1-1 بنية النظام الاقتصادي الجزائري

من المسلم به أن جائحة كورونا كانت واحدة من بين أكثر الأزمات الصحية التي انعكس وقعها بشدة على الأنظمة الاقتصادية للدول، وإن كان هذا التأثير طبعا يختلف من دولة لأخرى ومن منظومة اقتصادية لأخرى، وبالأخذ بهذا الطرح فمما لا شك فيه أن وقع الجائحة يكون تأثيره شديدا خاصة على الدول أحادية مصدر الدخل، والحديث هنا حول " دول الريع البترولي "، والذي تعتبر الجزائر واحدة من بين أكثر الدول اعتمادا على صادرات المحروقات في مداخيلها.

قبل الخوض في تقييم تأثير جائحة كورونا على الجزائر، من الضروري أن نشير إلى أن النظام الاقتصادي الجزائري يعتبر من أكثر الاقتصاديات تركزا وأقلها تنويعا مقارنة مع الدول الأخرى ومع البلدان المجاورة لها، والتي تتميز بتنويع أكبر لاقتصادها وتصديرها لعدد أكبر من المنتجات (سفيان، 2018، صفحة 109)، حيث تصدر الجزائر حوالي 540 ألف برميل نفط يوميا، من انتاجها الكلي البالغ نحو 1.1 مليون برميل يوميا، فهو الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري بنسبة 95 %تقريبا. (وداد و دكار، 2021)، كما أن مساهمة القطاعات الأخرى في تنويع الهيكل الانتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري تشهد تراجعا من حيث معدل النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الاجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية بالرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة، حيث لا تتعدى مساهمة قطاع الصناعة نسبة 6% من الناتج المحلي الخام وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة مساهمة قطاع النفط. (عطية، صفحة 110).

1-2 أثر جائحة كورونا على المنظومة الاقتصادية الجزائرية

كنا قد أشرنا سابقا إلى طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري وتميزه بطابع الهشاشة نتيجة اعتماده على نموذج اقتصادي موحد وهو النموذج الاقتصادي الريعي، وأشرنا كذلك إلى أثر الجائحة على الاقتصاديات العالمية وما خلفته من آثار سلبية على النظم الاقتصادية في العالم، وسنستعرض هنا، الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الانظام الاقتصادي الجزائري أهم الاجراءات ذات الطابع الاقتصادي المتخذة للحد من تأثير الجائحة .

يعتبر النفط أهم صادرات الجزائر ، وبالتالي فإن تأثير الجائحة على السوق النفطية العالمية أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري وهو ما انعكس على المؤشرات الكلية للاقتصاد.

أثر الجائحة على النفط: أثر الجائحة على أسعار النفط: عانت الدول المصدرة للنفط قبل الجائحة من تراجع حاد في أسعار النفط ، مما أدى إلى تباطؤ نمو اقتصادها، فالجزائر مثلا كانت تحتاج إلى ما قيمته 109 دولار للبرميل لتغطية نفقاتها وتحقيق توازن في الميزانية العامة، فقد عمقت الجائحة تلك الفجوة، مما أدى إلى استنزاف احتياطي الصرف الأجنبي واللجوء إلى الاقتراض وتخفيض الانفاق العام، وأدى إلى عجز تجاري وصل إلى 18.2% من الناتج المحلي سنة 2020.

أثر الجائحة على الموازنة العامة: نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الجائحة كان متوقعا أن يسجل رصيد الميزانية خلال سنة 2020 عجزا يصل إلى 16.3% من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى حوالي 16.5% سنة 2021، كما أن زيادة نسب التحويلات إلى صناديق المعاشات التقاعدية وزادة النفقات واستقرار عائدات الضرائب ساهمت في هذا العجز، ما ينذر باستمرار مؤشر العجز إلى غاية سنة 2022.

أثر الجائحة على احتياطي الصرف: أشارت توقعات البنك الدولي إلى تأثر احتياطات الجزائر من العملة الأجنبية، فقد انخفضت لتصل نهاية سنة 2020 إلى حوالي 24.2 مليار دولار .

أثر الجائحة على الدين العام: من المتوقع أن يصل الدين العام بين سنتي 2021 و 2022 إلى ما نسبته 75.1%، بسبب استمرار تأثير الجائحة التي تدفع باتجاه زيادة الاقراض المحلي وبالتالي زيادة تكلفة الاقراض مع استمرار تراجع الايرادات النفطية حسب تقديرات البنك الدولي. (فيجل و براق، 2021، الصفحات 122-126)

3-1 الإجراءات الاقتصادية المتخذة من طرف الحكومة

لقد فرض تراجع أسعار النفط والغاز جراء الاغلاق التام الذي فرضته جائحة كورونا على الحكومة الجزائرية اتخاذ مجموعة من الاجراءات تضمنت مجموعة من القرارات الاقتصادية، والتي كان الهدف منها الحد من الآثار السلبية للجائحة على الاقتصاد الجزائري الذي هو الآخر يعيش على وقع أزمة اقتصادية تعد الأشد منذ عقدين من الزمن، منها:

- تخفيض فاتورة الاستيراد بقيمة 10 مليار دولار ، أي إلى حدود 31 مليار دولار بدل 41 مليار دولار كما كان مقررا، كما تم تخفيض ميزانية التسيير ب 30% مع الابقاء على رواتب الموظفين كما كانت.
- قامت الحكومة بتكليف شركة سوناطراك النفطية بتخفيض أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار بنسبة 50%، أي من 14 إلى 7 مليار دولار بهدف الحفاظ على احتياطي الصرف من العملة الصعبة.
- كما قامت الحكومة بإلغاء إبرام صفقات عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع قصد توفير ما قيمته 7 مليار دولار وهي القيمة السنوية لهذه العقود والصفقات، إضافة إلى تجميد المشاريع الكبرى.
- كما قررت الحكومة منع استيراد المواد الزراعية وتصدير المواد الطبية، وقامت في نفس السياق بمنح عطل إجبارية مدفوعة الأجر لـ 50% من الموظفين في القطاع الاقتصادي والخدمات

العمومية والخاصة، وع الاحتفاظ برواتبهم وتشغيل العاملين في المصالح الحيوية الضرورية فقط، إضافة إلى منح عطل مدفوعة الأجر للنساء العاملات اللاتي لديهن أطفال صغار .

- رصد قرابة 500 مليون دولار لاقتناء المعدات الطبية ومستلزمات مجابهة الجائحة، بينها 100 مليون دولار من صندوق النقد الدولي و 32 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير و 75 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي.
- تكليف وزارة المالية بتسهيل اجراءات جمركة المواد الغذائية المستورة وتسريع الاجراءات المصرفية المرتبطة بها تماشيا مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد.
- إصدار البنك المركزي قرارا بدعم المؤسسات المتضررة من كورونا، عن طريق تأجيل وإعادة جدولة الديون الخاصة بالمؤسسات المتأثرة ماليا بأزمة الجائحة، ومواصلة تمويل العملاء المستفيدين وزيادة مستويات التمويل.
- تكليف الوزارات بتعقب المضاربين، ومباشرة إجراءات الاغلاق والتشهير والتقديم إلى العدالة. (شراد و مولحسان ، 2021، الصفحات 1746- 1747)

2- التدابير الصحية والاجتماعية للحد من آثار جائحة كورونا في الجزائر

1-2 التدابير الوقائية الصحية المتخذة للوقاية من الجائحة:

لقد شكلت جائحة كورونا كوفيد 19 تهديدا وضحا للصحة العامة والنظام العام في الجزائر، حيث وجدت السلطات نفسها ملزمة باتخاذ تدابير وقائية عاجلة من منطلق مسؤوليتها في حماية الصحة العامة، وعليه سنتطرق في هذا الجزء إلى أهم الاجراءات الاحترازية القانونية ذات الطابع الصحي المتخذة في هذا الصدد.

- رغم استبعاده لتطبيق الحجر الصحي الشامل، وبتاريخ 12 مارس 2020 أمر رئيس الجمهورية بإغلاق المدارس والجامعات ومؤسسات التكوين ومدارس التعليم القرآني ومدارس التعليم الخاصة ورياض الأطفال في الجزائر، وفي نفس السياق قررت لجنة الفتوى في 15 من نفس الشهر تعليق صلاة الجمعة وغلق المساجد ودور العبادة في كل ربوع الوطن مع الإبقاء على الآذان وهذا بالتنسيق مع الأطباء وأهل الاختصاص حماة لأرواح المواطنين ومرافقة للإجراءات التي اتخذتها الدولة، كما دعت اللجنة في السياق نفسه إلى ضرورة الحرص على الالتزام بالإجراءات الوقائية.
- بتاريخ 21 مارس من نفس الشهر صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا، وكان يرمي إلى الحد من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وأماكن العمل، على أن يطبق المرسوم في كافة أنحاء التراب الوطني لمدة 14 يوما قابلة للتمديد والرفع عند الاقتضاء، كما تم كذلك تعليق الرحلات الجوية الداخلية والنقل البري والنقل بالسكك الحديدة وجميع وسائل النقل الأخرى باستثناء نقل المستخدمين، كما نص نفس المرسوم على غلق محلات بيع المشروبات ومؤسسات التسلية والمطاعم في المدن الكبرى باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل، إضافة إلى وضع نصف مستخدمي المؤسسات

والإدارات العمومية في عطلة استثنائية، كما منحت للولاة اتخاذ أي إجراء من شأنه الحد من انتشار الوباء عن طريق التسخير كما جاء في نص المادة 10 من نفس المرسوم.

- ولتعزيز ما ورد في نص المرسوم السابق وتكملة له نص المرسوم رقم 20-70 المتضمن للتدابير التكميلية للوقاية من انتشار وباء كورونا على إقامة حجر منزلي لتقييد الحركة يقرره الوزير الأول، حيث يطبق على ولاية الجزائر ابتداءا 07 صباحا إلى 07 مساءا، بمنع بموجبه أي تجمع لأكثر من شخصين، مع ضرورة التباعد بمتر واحد على الأقل بين شخصين، ويطبق حجر كلي على ولاية البليدة لمدة 10 أيام قابلة للتمديد مع امكانية أن يمتد لولايات أخرى، لتتوسع إجراءات الحجر إلى 09 ولايات أخرى، ثم إلى أربع ولايات أخرى بتاريخ 19 أفريل 2020.
- تم تعديل المرسوم السابق 20-70 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-92 ليصبح الحجر المنزلي مطبقا على على كامل التراب الوطني، ليصدر بعدها المرسوم التنفيذي رقم 20-168 ليتضمن تجديد العمل بنظام الوقاية مرة ثالثة، ليليه المرسوم التنفيذي رقم 20- 182 المتضمن تمديد اجراءات الحجر الصحي المنزلي، مع تخفيف في توقيت الحجر.

كما تم في نفس السياق إحداث فرق صحية متنقلة لدى بعض مؤسسات الصحة في ولايات الجنوب والهضاب العليا وبعض المناطق المعزولة في شمال البلاد (يونس، 2020، الصفحات 346-347)

2-2 التدابير الاجتماعية:

لقد نالت الجائحة أو الفيروس بشكل واضح من الفئات الأكثر هشاشة من المجتمع، فضلا عن المجتمعات النامية والقائمة على اقتصاديات العمالة الكثيفة على وجه الخصوص، (حمزة و غلاي، مرجع سابق، صفحة 765) كما أن الأسر الأكثر ضعفا هي تلك التي من المرجح أن تتأثر اقتصاديا، فغالبا ما يكون العمال ذوي الأجور الضعيفة هم الأكثر عرضة لفقدان وظائفهم، إذا فاتهم العمل بسبب مرض طويل وتوقف وسائل النقل بسبب الحجر الصحي، غالبا ما يكونون هم الأقل قدرة على العمل عن بعد لتجنب الاصابة بالفيروس، وهم على الأرجح أقل مدخرات للنجاة من الانكماش الاقتصادي. (علي و تجانية ، 2020، صفحة 97)

فيما يخص المجال الاجتماعي ومن منطلق الدور التضامني ومسؤولية الدولة على مواطنيها قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الاجراءات قصد التخفيف من وطأة الجائحة على الفئات الضعيفة في المجتمع أي الفئات الأكثر تضررا كالآتي:

- خصصت الحكومة مبلغا ماليا مقداره 20 مليار دينار لفائدة الفئات التي لا يتوفر فيها رب عائلة على عمل قار ، ونفس الاجراء بالنسبة للفئات الاجتماعية والمهنية خاصة الناشطة خارج القطاع العمومي المنظم والتي فقدت عملها في الظرف الحالي.
- تضمن نفس الاجراءات كذلك تدابير لتعزيز القدرة الشرائية للعائلات من خلال تخفيض الضريبة على الدخل، بما نسبته 50%على الأجور التي تفوق 30000 دينار ليمتد الاجراء إلى غاية سنة 2025.

- بالنسبة للأجور التي تقل أو تساوي 30000 دينار، فقد تقرر إعفاءها بصفة كلية من الضريبة على الدخل الاجمالي.
- تضمن الإجراءات أيضا مراجعة شاملة لسقف الأجر الوطني المضمون ورفعة من 18000 دينار إلى 20000 دينار لفائدة أصحاب الدخل الضعيف
- كما تقرر كذلك وبهدف حث المتعاملين الاقتصاديين على زيادة وتيرة التعاون والتضامن في ضل الأزمة رفع مبلغ قبول الاعانات والتبرعات التي يمكن أن تمنح للجمعيات الخيرية إلى ما قيمته 2 مليون دينار بدل 1 مليون دينار.
- بالنسبة للفئات المهنية التي فقدت مداخيلها بسبب الوباء فقد خصص لها مبلغ 20 مليار دينار .
- بالنسبة لعمال قطاع الصحة المجندين في إطار محاربة الوباء فقد خصص مبلغ 16.5 مليار دينار لفائدة هذه الفئات المهنية بغرض تغطية العلاوات الاستثنائية الموجهة لهذه الفئة. (وداد و دكار، 2021، صفحة 144)

3- التضامن الوطني كاستراتيجية للدعم والتخفيف من تبعات جائحة كورونا في الجزائر.

يعالج هذا الجزء من البحث شقين أساسيين يتمثلان في أولا في تحديد أهم الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة الجزائرية في إطار مبدأ التضامن الوطني من أجل التخفيف من آثار الجائحة على الفئات الاجتماعية الضعيفة والثاني من خلال تسليط الضوء على دور المجتمع المدني في مواجهة الأزمة.

3-1 الدولة واستراتيجيات التخفيف من آثار الجائحة

3-1-1 تدابر التضامن الاجتماعي الموجهة لفئة العمال والموظفين وضعيفي الدخل:

لم تقتصر آثار جائحة كورونا على المجال الصحي والاقتصادي فقط، إنما تجاوزته لتبلغ باقي المجالات الأخرى خاصة ما تعلق منها بالمجال الانساني، هذا الوقع السلبي للجائحة عجل من ضرورة تدخل الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية كمحاولة منها لاستيعاب الآثار السلبية للجائحة من جهة وحماية أفراد المجتمع من جهة أخرى.

لقد عمدت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي كان هدفها تعزيز الحماية الاجتماعية ودعم المواطنين والتخفيف من معاناتهم خصوصا في هذه المرحلة الصعبة التي تتطلب لزوما وجود تعاون وتضحية وتضامن من طرف الجميع.

ولتعزيز مبدأ التضامن الوطني، وانطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة وفي هذا الصدد بادرت المؤسسات الرسمية استنادا إلى ضرورات المرحلة، وتقليصا للآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن سياسات مواجهة الوباء المتبناة من قبل الدولة إلى انتهاج مجموعة من الاستراتيجيات ذات الطابع الاجتماعي، الموجهة إلى الفئات ذات الاحتمالية الكبيرة للتضرر من الجائحة خصوصا فئة العمال

والموظفين في القطاعين العام والخاص بنوعيه المهيكل وغير المهيكل، إضافة إلى الفئة التي تقف في مواجهة مباشرة مع الوباء وهي فئة موظفي قطاع الصحة.

فقد أكدت الحكومة من خلال هذه التدابير على ضرورة الحفاظ على أجور الموظفين والعمال، وإقرار إجراءات استثنائية لفائدة المؤسسات المتضررة من الوباء، كما عمدت إلى تقديم مساعدات بشكل، مباشر لكل من تضرر من الوباء خاصة فئة التجار والفئات الهشة العاملة في القطاع غير المهيكل.

إضافة إلى إقرار إعفاءات جمركية على المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية ، لإضافة إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على تكثيف ورفع المبادرات الخاصة بعملية التضامن لمكافحة فيروس كورونا وذلك في شكل امتيازات ضريبية، يضاف إلى ذلك تخصيص صندوق خاص بالاستعجالات والنشاطات العلاجية ، وتمويل نشاطات الوقاية والتكفل بالأوبئة.

2-1-3 بالنسبة لمستخدمي قطاع الصحة والاسلاك المشتركة:

فيما يخص فئة مستخدمي قطاع الصحة والاسلاك المشتركة باعتبارهم جدار الصد الأول الذي يواجه الجائحة وفي إطار دعم مجهودات هذه الفئة من المجتمع، فقد تم تأسيس علاوة استثنائية لفئة مستخدمي الهياكل والمؤسسات العمومية التابعة لقطاع الصحة العمومية المجندين في إطار الوقاية من الوباء ومكافحته، تدفع هذه العلاوات لفترة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد مع إمكانية تمديدها لفئات أخرى من المستخدمين، ما يأخذ شكل التعويض ذو الطابع الوقائي نتيجة الأخطار المهنية التي يحتمل أن يتعرض لها هؤلاء أثناء تأدية مهامهم ومجابهتهم للوباء، كما أنه وفي حالة إصابتهم تطبق عليهم نظم وتشريعات التأمين الاجتماعي كالتأمين عن حوادث العمل والأمراض المهنية، ليمتد هذا الاجراء كذلك للمتطوعين وسائقي سيارات الاسعاف والموظفين المكلفين بالكشف عن الاصابة بالفيروس. (سعيد و صفاي، مرجع سابق، صفحة 1363).

آثار سياسات مواجهة أزمة كورونا

بالرجوع إلى الاجراءات والتدابير الوقائية من انتشار وباء فيروس كورونا المتخذ من طرف الدولة الجزائرية نجد أنها قد أدت إلى جملة من النتائج:

فبالنسبة لقطاع الخدمات والذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي مساهم في الانتاج المحلي الاجمالي فقد أدت إجراءات الغلق إلى نتائج جد وخيمة على هذا القطاع، حيث دفعت تدابير الوقاية إلى غلق معظم النشاطات التجارية كالنقل والترفيه والتسلية والعرض والمطاعم، ما سبب خسائر مادية معتبرة، كما أدت إجراءات الحجر المنزلي أو الكلي إلى تسريح عدد معتبر من العمال التابعين خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر مؤسسات هشة لا تملك القدرة على الصمود أمام هكذا أزمات. (وسام و واضح فواز، 2021، صفحة 428)، حيث فقد الكثير من العمال وظائفهم بعد أن كانت هذه المؤسسات تشغل أكثر من 1,3 مليون عامل، ومع تشديد إجراءات الغلق نظرا للانتشار الواسع للفيروس ازدادت مشكلة

البطالة، فحسب إحصائيات الديوان الوطني بلغ معدل البطالة سنة 2018 حوالي 11,7%، كما وتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع هذه المسبة إلى حدود 15% مطلع سنة 2021، كما وأثرت إجراءات الغلق وتقييد الحركة إلى ارتفاع في الأسعار في ضل عدم رفع الأجور ما أدى إلى تعميق مشكلة الفقر أكثر فأكثر. (براهمي، 2022، صفحة 1021)

أما فيما يخص قطاع التجارة الخارجية فقرار السلطات في الجزائر بتعليق الرحلات الجوية والبحرية أثر بشكل واضح على الحركية الاقتصادية للجزائر، حيث تراجعت قيمة الصادرات بما يقارب 49%، من 35,8 مليار دولار بنهاية 2019 إلى 18,20% في شهر سبتمبر 2020، كما وتراجعت قيمة الورادات من السلع الأساسية (تجهيزات الفلاحة والصناعة، المنوجات الطاقوية، المنتوجات الخام، المنتوجات نصف المصنعة) من 41,9 إلى 25,6 مليار دولار في نفس الفترة، مانعكس كذلك على قيمة صعر صرف العملة، كما وفي نفس السياق أدى تعليق الرحلات إلى تأثر القطاع السياحي وتوقف مختلف نشاطاته. (الدين، 2021، صفحة 395)، وفيما يخص قطاع النقل فقد تكبد هذا القطاع خسائر فادحة، حيث سجل قطاع النقل البحري خسائر قدرت ب 50 % من رقم أعماله، وسجلت شركات الطيران الجزائرية خسائر قدرت بحوالي 1.3 مليار دينار، بينما سجل قطاع النقل بالسكك الحديدة هو الآخر خسائر بحوالي 1 مليار دينار. (الزازية، 2022، صفحة270)

2-3 المجتمع المدني ومواجهة كورونا في الجزائر: حدود الدوروآليات المواجهة

إلى جانب الإجراءات الحكومة التي ذكرناها سابقا وكغيرها من الحركات الجمعوية في العالم، فقد لعبت منظمات المجتمع المدني في الجزائر أدورا كبيرة في مجابهة الجائحة، من خلال عمليات التحسيس بخطر الوباء، والانخراط في عمليات التطهير والتعقيم الشامل، وجمع التبرعات العينية والمالية وجمعها وتوزيعها على مستحقيها، (ساحلي، 2020، صفحة 150)، إذ ومنذ اكتشاف أولى الاصابات بالفيروس في الجزائر هبت جمعيات المجتمع المدني لمكافحة هذا الوباء من خلال إطلاق مبادرات مختلفة الهدف منها التوعية بمخاطر الفيروس والتأكيد على ضرورة الالتزام بتدابير الوقاية والتباعد الاجتماعي والحجر الصحي، وانطلاقا من إدراك الدولة لدور الجمعيات في التصدي للوباء، أسدى رئيس الجمهورية تعليمات إلى الحكومة من أجل تنظيم مختلف المبادرات المجتمعية، وفتح الباب أمام مختلف المبادرات التي من شأنها رفع مستوى العمل الجمعوي، كما وفي هذا الصدد أعلنت وزارة الداخلية عن تبسيط الاجراءات أمام الشباب والناشطين الراغبين في تأسيس الجمعيات، مامكن من تأسيس مايقارب 4000 جمعية محلية خلال فترة زمنية قصيرة، هذه الجمعيات وإظافة إلى الجمعيات المعتمدة سابقا أعادت حشد قوتها وأعضائها من أجل مساندة مجهودات الحكومة وبعث جهود مكافحة الوباء، حيث أطلقت حملات تعقيم للمدارس والمؤسسات التعليمية، كما باشرت حملات للتوعية وجمع التبرعات واقتناء مختلف التجهيزات لصالح المستشفيات، كما وانخرطت هذه الجمعيات في إدارة عمليات توزيع المساعدات الغذائية للعائلات المتضررة(مفتاح، 2021، الصفحات 3001،3002).

وفي نفس السياق لجأت جمعيات المجتمع المدني في الجزائر في ضل تطبيق الحجر الصحي إلى الرفع من وتيرة عمليات التحسيس والتوعية عن طريق النمط الافتراضي من خلال عميات نشر الوعي بين أفراد المجتمع والتواصل مع الفئات المحتاجة. (بغورة، 2021، صفحة 843)

الخاتمة:

تناولت الدراسة موضوع منظومة التضامن الوطني ودورها في دعم الفئات الهشة في الجزائر في ضل جائحة كورونا وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أولا: رغم الارث الاقتصادي والسياسي الصعب قد أبانت الدولة الجزائرية بمختلف مؤسساتها عن جهود جبارة من أجل احتواء الوباء ومنع انتشاره واستفحاله، وهذا انطلاقا من مسؤولياتها القانونية والتاريخية في حماية المواطنين من مختلف الأخطار بما فيها الصحية مؤكدة بذلك أن لا شيء يعلو فوق سلامة وأمن مواطنيها.

ثانيا: بغض النظر عن كونها كانت قاسية واتسامها نوعا ما بالاستنساخ والثقل والارتباك، إلا أنه وإذا ما تمت مقارنة معدلات الوفيات والاصابات على المستويين الاقليمي والدولي نجد أن إجراءات الحجر الصحي قد ساهمت بشكل فعال في الحد من استفحال الوباء.

ثالثا: إضافة إلى جهود الدولة لقد أبان المجتمع المدني في الجزائر على قدرة وكفاءة وروح عالية من المسؤولية والتضامن وهو ما ترجمته فعاليات المجتمع المدني واقعيا من خلال الحملات التطوعية والتوعوية والتواجد الميداني إلى جانب الكوادر الطبية، وكذا حجم المساعدات الكبير التي تم منحها للمحتاجين.

رابعا: لقد خلفت إجراءات الحجر الصحي المتخذة من قبل الدولة آثار وخيمة على سيرورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت هي الأخرى تعاني حتى قبل حدوث الأزمة، حيث أدت إجراءات الغلق إلى توقف معظم الانشطة الاقتصادية مما أدى إلى تسريح آلاف العمال وفقدان الكثير منهم لمناصب عملهم .

كل هذه النتائج تدفعنا نحو التساؤل حول انعكاسات الإجراءات الحكومية على مرحلة ما بعد كورونا وعلى قدرة واستطاعة الدولة على استيعاب آثارها مستقبلا، وطبيعة الآليات الاستراتيجيات التي يتوقع أن تطبقها الدولة خصوصا في ضل غياب الاحصائيات الدقيقة للمتضررين من الجائحة (أفرادا ومؤسسات) والخسائر المادية والبشرية الكبيرة المتوقعة للجائحة وسبل تعويضها في خضم شلل اقتصادي كبير واعتماد الدولة على الريع البترولي كأهم مصدر للدخل، فحسب تصريح للوزير الأول أمام نواب البرلمان (2020) فقد قدرت الخسائر الاجمالية للجزائر جراء الوباء حوالي 5 مليار دولار وهو رقم كبير يحتاج إلى فترة زمنية طويلة لتعويضه، ما يدفع بالحكومة إلى انتهاج سياسات ربما قد تؤثر على المسار التنموي والنمو الاقتصادي في البلاد وتعطيل الكثير من المشاريع التنموية وخلق فرص التوظيف مستقبلا.

وعليه وبناءا على ما سبق نقترح من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- ضرورة تبني منظومة للإنذار المبكر للأزمات يكون أساسها الاستشراف المبني على تدفق الاحصائيات الدقية بشكل دوري.
- توسيع منظومة التأمين الاجتماعي لتشمل الفئات غير المأمنة خاصة تلك الناشطة خارج القطاع غير المهيكل.
- العمل على زيادة مناصب شغل ثابتة، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.
- الاحصاء الدقيق للفئات المعوزة والضعيفة في المجتمع من أجل تسهيل عمليات توزيع الاعانات عليها وقت الحاجة.
- إنشاء صناديق على المستوى الوطني والمحلي هدفها توجيه الإعانات للفئات الاجتماعية الضعيفة وقت الحاجة.
- تحديث الأطر قانونية المحددة للعمل التضامني بحيث يمكن من خلالها تسهيل العمليات التضامنية وجعلها أكثر تنظيما ومرونة.
- تحفيز الجمعيات من خلال تسهيل عمليات تأسيس الجمعيات ما يقتضي بالضرورة مراجعة منظومة منح الاعتمادات للجمعيات وتسهيل عمليات الحصول على الاعانات.
- الرفع من قيمة قبول الهبات والاعانات الممنوحة للجمعيات خصوصا من قبل أرباب العمل ورؤساء المؤسسات، وإقرار صيغ للتمويل الثابت للجمعيات.
- اقرار إعفاءات ضريبية لفائدة أصحاب المؤسسات في مقابل ما يمنحونه من إعانات للجمعيات.
- العمل على جعل إلزامية مساهمة المؤسسات العمومية والخاصة بجزأ من أرباحها لصالح الجمعيات الخيرية.
- العمل على تفعيل ثقافة العمل الجمعوي وثقافة المواطنة.
- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات خاصة الطبية و الغذائية.
- التركيز على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال فتح المجال أمام عمليات الاستثمار التي بدورها تفتح المجال لمداخيل اخرى موجهة نحو المنظومة الصحية بهدف تطويرها وتحديثها استجابة لمقتضيات هذا العصر المعروف بالأزمات.
- مراجعة منظومة الإدارة المحلية وتحديث قوانينها بشكل يسمح لها بالتعامل المباشر مع هكذا أزمات قبل انتشارها واستفحالها.
- العمل على تمكين المسؤولين على المستوى المحلي ماليا وأداتيا، وحثهم على توطيد وتعميق الشراكة مع المجتمع المدني في التسيير وادارة الشأن المحلي حتى يتسنى لهم خدمة الفئات الضعيفة والهشة بشكل أكثر فعالية وتسهيل عمليات ايصال المعونات لهم.
- العمل على تطوير القطاع الصحي من خلال زيادة الانفاق على هذا القطاع.
- توجيه الجهود نحو تحديث العتاد الصحي في المؤسسات الاستشفائية.
- الرفع من المخزونات الاستراتيجية للمواد الطبية والصيدلاني.

- فتح المجال أمام الاستثمار في المجال الطبي والصيدلاني.

- الاهتمام بالبحث العلمي خصوصا فيما يتعلق بموضوعي الاستشراف والامن الصحي والخروج بتوصيات نحاول تطبيقها واقعيا.

قائمة المراجع:

المراسيم التنفيذية:

1- المرسوم تنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق لـ 21 مارس 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا- كوفيد 19- ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 15، 21 مارس 2020.

2- المرسوم تنفيذي رقم 20-70 المؤرخ في 29 رجب عام 1441 الموافق لـ 24 مارس 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا- كوفيد 19- ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد 16، 24 مارس 2020.

3- المرسوم تنفيذي رقم 20-168 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1441 الموافق لـ 22 يونيو2020، يتضمن تمديد الحجر المنزلي وتدعيم تدابير ونظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا- كوفيد 19- ومكافحته.

4- المرسوم تنفيذي رقم 20-182 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1441 الموافق لـ 219 يونيو2020، يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا- كوفيد 19- ومكافحته.

المقالات:

1- الشارف بن عطية سفيان. (2018). الاقتصاد الجزائري بين التنويع الاقتصادي ولغز أحادية المصدر، دراسة تحليلية . *مجلة المالية والأسواق*، 109.

2- الشارف بن عطية. مرجع سابق. 110.

3- العبسي علي، و حمزة تجانية . (2020). تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر . *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ، 97.

4- توهامي محمد رضا، و عبد اللطيف عامر . (2020). انعكاسات جئحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر . *مجلة الميادين الاقتصادية*، 107.

5- دالي سعيد، و العيد صفاي. (2021). تطبيق مبدأ التضامن الوطني في الجزائر- في ضل كورونا(كوفيد 19) نموذجا-. *مجلة الدراسات القانونية المقارنة* ، 1354.

6- دالي سعيد، و العيد صفاي. مرجع سابق، 1355.

7- عباس وداد، و جنات دكار. (2021). تدابير الجزائر لمواجهة الأزمة المزدوجة- جائحة كورونا وتراجع عائدات النفط-. *مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والانسانية* ، 144.

8- عباس وداد، و جنات دكار. مرجع سابق، 138.

9- عبد الحميد فيجل، و محمد براق. (2021). تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد الجزائري. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، 122-126.

10- عطاب يونس. (2020). تدابير الوقاية لحماية الصحة العمومية من وباء كوفيد-19. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية* ، 339.

11- عطاب يونس. المرجع نفسه، 346.

12- علي سعدي عبد الزهرة جبير. (2021). الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية* ، 33.

13- كاتية بوروبة. (2020). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا: الاجراءات المتخذة والتدابير المقترحة حالة الجزائر. *وحدة البحث ف تنمية الموارد البشرية* ، 197.

14- محمد بالراشد. (دون سنة نشر). التضامن الانساني في الأزمات والبدائل الضرورية للبقاء . *المحور*، 203.

15- محمد بن راشد. المرجع نفسه، 104.

16- نعاس حمزة، و محمد غلاي. (2021). أثر جائحة كورونا على الحق في الصحة والرعاية الصحية وتداعياتها الحقوقية . *مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية* ، 764.

17- نعاس حمزة، و محمد غلاي. المرجع نفسه. 765.

18- ياسين شراد، و آيات الله مولحسان . (2021). تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي*، 1746- 1747.